

أين تقف حدود الطائفية.. وأين تبدأ حدود الوطن!؟

صبحي غنور

عام ١٨٩٧، قال تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية العالمية، مخاطباً أعضاء المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في سويسرا، "إنكم بعد خمسين عاماً ستشهدون ولادة دولة إسرائيل".

وكان كلام هرتزل سبباً لاستهزاء بعض أعضاء المؤتمر، لأن المسافة الزمنية التي تحدث عنها لم تكن بنظر هذا البعض كافية لإحداث تغييرات في العالم وفي أرض فلسطين لتظهر، كحصولها لهذه المتغيرات، دولة إسرائيل.

وبالفعل، فقد شهد عام ١٩٤٧ إعلان دولة إسرائيل وبدء مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة العربية، وانتقالاً نوعياً في عمل الحركة الصهيونية بحيث أصبح للمنظمة الصهيونية العالمية دولة لها علم ونشيد ولكن ليس لها حدود نهائية.

وفي أواسط الخمسينات تبادل بن غوريون (رئيس وزراء إسرائيل) وموسى شاريت (وزير الخارجية) عدّة رسائل تحدثت عن الأسلوب المناسب اعتماده لإنشاء دويلة على الحدود الشمالية مع لبنان تكون تابعة لإسرائيل ومدخلاً لها لاحتلال لبنان والشرق العربي وتقسيمه. وكان الحل في خلاصة هذه الرسائل والاجتماعات التي جرت آنذاك: البحث عن ضابط مسيحي في الجيش اللبناني يعلن علاقته بإسرائيل ثم يدخل الجيش الإسرائيلي ويحتل المناطق الضرورية وتقوم دولة مسيحية متحالفة مع إسرائيل.

وهذا المشروع الإسرائيلي رأى النور عام ١٩٧٨ حينما أعلن الرائد سعد حداد إنشاء "دولة لبنان الحر" في الشريط الحدودي بين لبنان وإسرائيل.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٣، نشرت مجلة "اتجاهات" التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في القدس، دراسة للكاتب الصهيوني أوديد بينون (مدير معهد الدراسات الاستراتيجية) تحت عنوان "استراتيجية إسرائيل في الثمانينات" وجاء فيها: "إن العالم العربي ليس إلا قصراً من الأوراق ينته القوى الخارجية في العشرينات، فهذه المنطقة هُسمت عشوائياً إلى ١٩ دولة تتكوّن كلّها من مجموعات عرقية مختلفة ومن ألقاب يسودها العداء لبعضها (...). وأن هذا هو الوقت المناسب لدولة إسرائيل لتستفيد من الضعف والتمزق العربي لتحقيق أهدافها باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي المجاورة لها وتقسيم البعض الآخر إلى دويلات على أساس عرقي وطائفي".

ثمّ تستعرض دراسة أوديد بينون صورة الواقع العربي الراهن، والاحتمالات الممكنة أن تقوم بها إسرائيل داخل كل بلد عربي من أجل تمزيقه وتحويله إلى شرائح طائفية وعرقية.

وهذا المشروع الاستراتيجي لإسرائيل في الثمانينات المتصل مع خطة الخمسينات، بدأ تنفيذه فعلاً من خلال لبنان والاجتياح الإسرائيلي له صيف عام ١٩٨٢ ثمّ إشعال الصراعات الطائفية والمذهبية خلال فترة الاحتلال وفي أكثر من منطقة لبنانية.

وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٨٢، أي خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، قال رئيس حزب العمل الإسرائيلي شيمون بيريز ما نصّه الحرفي: "إننا لا نريد وتحت أية ظروف أن نحوك إلى شرطي في لبنان، ولكن الحل الأقرب للتحقيق بالنسبة لمستقبل لبنان هو تقسيمه وإعادة مصغراً إلى الحدود التي كان عليها قبل الحرب العالمية الأولى أي إلى نظام متصرفية جبل لبنان".

وفي عام ١٩٨٢ أيضاً أعلن أرييل شارون أن نظرية "الأمن الإسرائيلي" تصل إلى حدود إيران وباكستان!

هذا العرض المختصر للمخطط الصهيوني في المنطقة العربية يعني أنه طال الزمن ومهما تغيرت الحكومات الإسرائيلية من حيث طبيعتها وأشخاصها، فإن تنفيذ المخطط يبقى مستمراً حتى يحقق أهدافه الكاملة. فلم يرتبط المخطط الإسرائيلي بحزب معين في إسرائيل ولا بشخص محدد، بل هناك مؤسسات وأجهزة وأدوات تتابع التنفيذ منذ مؤتمر "يال" في سويسرا عام ١٨٩٧ مروراً بالاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وما يقوله الزعماء الصهاينة عن مخططاتهم (كما فعل هرتزل) لا يعني التنبؤ أو التنجيم، بل هو ممارسة الأسلوب العلمي في الصراع حيث هناك دائماً حركة يومية وخطط عملية لتنفيذ استراتيجية تخدم الغاية النهائية الموضوعة سلفاً. وكل مخطط في أي صراع عليه مراعاة عنصرَي الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة لاستخدامها واستغلالها لصالح المخطط وإتجاهه.

وما قلناه عن المخططات الصهيونية، لا يعني أننا - كعرب - ننفذ ما يريد الصهاينة أو أننا أدوات وعملاء لإسرائيل! بل الواقع هو أننا ضحية غياب التخطيط العربي الشامل مقابل وجود المخطط الصهيوني. فنكون دائماً "رذة فعل" على "الفعل" الإسرائيلي الذي يتوقع سلفاً (بحكم التخطيط العلمي) ماهية ردود أفعالنا قبل أن تقع لتوظيفها في إطار المشاريع أو الخطط الصهيونية.

وإذا كان التساؤل جائزاً عن مسؤولية الأنظمة العربية أو بعضها اتجاه ما حدث ويحدث من نجاح للمخطط الصهيوني، فإن السؤال الخطير هو: هل يمكن أن يكون الشعب العربي كله مشاركاً أو مسهلاً للمخطط الصهيوني؟ وهل يمكن القول مثلاً إن شعب لبنان كله متآمر ويخدم مشروع إسرائيل في إقامة دويلات طائفية في لبنان؟!

مغامرة تحويل الطوائف إلى كيانات

إن استعراض صورة الواقع العربي الراهن تؤدي إلى نتيجة سلبية للأسف، وربما إلى اليأس والقنوط عند البعض، بسبب الشرخ الخطير داخل الشعب الواحد في كل بلد عربي.

وأسئلة كثيرة تدور في الأذهان الآن عن غايات وأبعاد الطروحات والممارسات الطائفية والمذهبية أو العرقية التي تسود عدة بلدان عربية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث.

ويكبر حجم الأسئلة حينما نرى مثلاً هذا التركيز الإعلامي والسياسي في لبنان، على تفسير أي حدث فيه بشكل طائفي أو مذهبي ثم توزيع المناطق والأحزاب والمنظمات والحركات السياسية اللبنانية على قوالب طائفية ومذهبية.

إن استمرار التداخي في الانقسام عربياً ومواصلة الفرز الطائفي أو العرقي بين مجموعات الشعب الواحد في كل بلد عربي، هو مسؤولية عامة تشمل المجتمع ككل ويحمل المخاطر للأجيال المقبلة أيضاً.

إن المغامرة التي يقودها البعض في بلدان عربية متعددة من أجل تحويل الطوائف والمذاهب والأقليات العرقية إلى كيانات سياسية منعزلة لن يكون مصيرها إلا نحر الطائفة أو المذهب أو الأقلية العرقية... وشواهد التاريخ عديدة على ذلك، يكفي أن نأخذ مثلاً حياً عاشه لبنان منذ فترة قريبة عندما حاولت إسرائيل دفع المسيحيين في لبنان إلى التعامل معها وتحريضهم على إعلان دويلة خاصة بهم ثم المصير الدموي الذي اندفعت باتجاهه الأمور عقب صيف ١٩٨٢ وحرب الجبل...

ولنتترك لمخيلتنا أن ترسم لوحة المستقبل فيما لو سارت المنطقة العربية باتجاه الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية... وكيف ستسيل أنهار من الدم وكما سيبلغ حجم الدمار والخسائر التي ستحدث في الأرواح والممتلكات ثم الشرخ الاجتماعي الذي سيحدث في محصلة كل ذلك، وماذا ستكون النتيجة السياسية والأرباح التي سيحققها كل طرف إذا مشينا بنظرية التداخي في الانقسام والانشطار؟! قد يكسب أنياً أشخاص وعملاء، لكن الثمن سيكون باهظاً جداً على حساب الشعب

كله والطوائف كلها والمذاهب كلها. فلا قدرة ولا إمكانية للحياة لأية دويلة ستقوم على أساس طائفي أو مذهبي أو عرقي. فعندما يتفجر الصراع الطائفي والعرقي، تتوقف فوراً الصراعات الاجتماعية، بحيث يتقاتل الفقراء مع بعضهم البعض على أساس انقسامهم الديني أو العرقي.. وستتوقف أيضاً المعارك التحررية والوطنية، لأن العدو سيكون في الطائفة الأخرى أو المذهب الآخر، وليس عند الحدود مع إسرائيل... وسيترحم الكثيرون على اتفاقيات "سايكس-بيكو" التي قسّمت البلاد العربية في مطلع القرن العشرين إلى دول وإمارات ...

فالدرس الذي تعلمه الأعداء جيداً، هو أن التقسيم الجغرافي والسياسي، قد يقيم الحواجز والحدود بين الدول ولكنه لا يلغي وحدة الشعوب، بينما التقسيم الديني والعرقي يفسخ الناس ويشردّهمهم إلى أمدٍ طويل.

كيف يمكن تحنّب الوقوع في شباك الفخ الإسرائيلي المرسوم للمنطقة العربية؟

إنّ الإجابة عن ذلك لا تتوقف على فردٍ أو جماعة أو طائفة بأسرها، وإنما المسؤولية تشمل العرب جميعاً من المحيط إلى الخليج وفي كلّ بقعةٍ بالعالم يعيش عليها أبناء البلدان العربية.

فالمسؤولية تبدأ عند كلّ فردٍ عربيّ بشأن يعي ما يخطط لمستقبله وضده، وهي مسؤولية كلّ عتلة في أن تفرّق خلال تربية أولادها بين الإيمان الديني وبين التعصّب الطائفي والمذهبي الذي يرفضه الدين نفسه.

وهي مسؤولية كلّ طائفة أو مذهب، بأن يدرك أتباع هذه الطائفة أين تقف حدود الانتماء إلى طائفة، فلا ترد على الحرمان من امتيازات سياسية واجتماعية، أو من أجل التمسك بها، بتحريكٍ يحرمانا من الوطن كلّ بل ربّما من الوجود على أرضه ...

والمسؤولية تشمل أيضاً الأنظمة كلّها والمنظمات العربية كلّها التي استباحت لنفسها استخدام التناقضات الدينية أو العرقية في صراعاتها مع بعضها البعض أو من أجل تحقيق مكاسب سياسية أتية لها.

وعلى الجميع أيضاً، تقع مسؤولية فهم ما يحصل بأسبابه وأبعاده السياسية، وليس عن طريق المعالجة الطائفية والمذهبية لتفسير كل حدثٍ أو قضية أو صراع ...

إن المعرفة الأفضل لكل من الدين والعروبة، والعرض السليم لهما من قبل المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية، سيساهم بدون شك في معالجة الانقسامات الطائفية والعرقية في المنطقة العربية.

كذلك، فإن البناء الدستوري السليم الذي يحقق العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد ويضمن الحريات العامة للأفراد والجماعات، هو السياج الأنجع لوحدة أي مجتمع.

ولیکن المعيار دائماً في كلّ كلمةٍ أو عملٍ أو حركةٍ أو صراع، السؤال التالي:

ماذا يخدم ما نقوله أو ما نفعله وإلى أين يمكن أن نصل؟

أي هل يخدم وحدة الشعب والوطن ويقف عند حدود عدم المس بهما. أم أنه سيصل بحكم الفعل وردّة الفعل ونظرية التداعي في الانقسام، إلى المساهمة في تنفيذ المشاريع الإسرائيلية، ولو عن غير قصد؟! مع العلم أنه في المعارك والصراعات تكون الأعمال بالنتائج وليس بالنيات!!

(ورقة قتمها صبحي غندور في ندوة "مركز الحوار العربي" في ٢٨/٣/٢٠٠١، وهي أصلاً من إفتتاحية "الحوار" - عدد أيار/مايو ١٩٨٩)